OIC/ACM–2013/FC

البيان الختامي

للاجتماع التنسيقي السنوي
لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

مقر الأمم المتحدة، نيويورك

27 سبتمبر 2013

OIC/ACM-2013/FC

البيان الختامي
للاجتماع التنسيقي السنوي
لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
مقر الأمم المتحدة، نيويورك
27 سبتمبر 2013

1. عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ("المنظمة") اجتماعهم التنسيقي السنوي في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في 27 سبتمبر 2013 برئاسة معالي السيد محمود علي يوسف، وزير خارجية جمهورية جيبوتي، وبحضور ممثل الأمين العام للأمم المتحدة.
2. أكد الاجتماع مجددًا قرارات الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء خارجية المنظمة التي عقدت في جيبوتي من 15إلى 17 نوفمبر 2012 والبيانات السابقة الصادرة عن الاجتماع التنسيقي السنوي.
3. أشاد الاجتماع بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود لمبادرته لعقد القمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة في مكة المكرمة يومي 14 و15 أغسطس 2012، وبعقد القمة الإسلامية الثانية عشرة في القاهرة يومي 6 و7 فبراير 2013 لتعزيز التضامن الإسلامي، وأكد مجدداً التزامه بتنفيذ قرارات مؤتمرات القمة تنفيذاً كاملاً.
4. أعرب الاجتماع عن امتنانه وتقديره لجمهورية مصر العربية لاستضافتها الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي في مصر يومي 6 و7 فبراير (دورة تحديات جديدة وفرص متنامية) ورحب بنتائجها.
5. رحب الاجتماع باستضافة تركيا للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي المزمع عقدها سنة 2016 بناء على القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الثانية عشرة.
6. أعرب الاجتماع عن امتنانه وتقديره لجمهورية غينيا لاستضافتها الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي ستعقد في الفترة من 9 إلى 11 دسمبر 2013 في كوناكري بجمهورية غينيا، ودعا الدول الأعضاء للمشاركة الكاملة في هذا المؤتمر.
7. أعرب الاجتماع عن تقديره لجمهورية جيبوتي لرئاستها القديرة لمجلس وزراء الخارجية وقيادتها الحكيمة لمجموعات المنظمة.
8. أحاط الاجتماع علمًا بأن دورة هذا العام هي الأخيرة في ظل ولاية معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلى بصفته أميناً عاماً للمنظمة. وفي هذا الصدد، أثنى الاجتماع بشدة على القيادة البعيدة النظر للأمين العام التي

تمكن بفضلها من تنفيذ إصلاحات جوهرية شاملة للمنظمة وعزز كثيرًا من مكانتها على الساحة الدولية. كما أشاد الاجتماع بالجهود الحثيثة التي بذلها الأمين العام لتعزيز العمل الإسلامي المشترك والتعاون في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والإنسانية والعلمية بين الدول الأعضاء في المنظمة.

9. أكد الاجتماع مجددًا مركزية قضية فلسطين والقدس الشريف للأمة الإسلامية بأسرها، وجدد دعم المنظمة الكامل للقضية الفلسطينية العادلة وحقوق الشعب الفلسطيني. وأكد مجدداً دعمه القوي للجهود التي تبذلها دولة فلسطين لحشد الدعم الدولي لحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف، ومنها حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والعودة، وكذلك لتوسيع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين على أساس حدود 4 يونيو 1967، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها. وأثنى في هذا الصدد على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بترقية وضع فلسطين إلى دولة مراقبة، ورحب بالقرار الهام الذي اتخذه العديد من الدول بالاعتراف بدولة فلسطين على أساس حدود 4 يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. ودعا الدول التي لم تف بعد بمسؤولياتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ولم تعترف بدولة فلسطين إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن ودعم الجهود الرامية إلى ضمان حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة حتى تتبوأ المكانة اللائقة بها بين الأمم.

10. أعرب الاجتماع مجدداً عن إدانته الشديدة لجميع السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، ويشمل ذلك الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية المستمرة وبناء حائط الضم وهدم المنازل وطرد العائلات الفلسطينية، وهي أنشطة ترمي جميعها إلى تغيير التركيبة السكانية والطابع العربي والإسلامي للقدس الشرقية المحتلة على وجه الخصوص وتعد انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتعاون الكامل مع مجلس حقوق الإنسان لتنفيذ ما توصلت إليه البعثة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن آثار المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وطالب الاجتماع في هذا الصدد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالكف فورًا عن جميع هذه التدابير والأنشطة غير القانونية، ودعا إلى تنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في 9 يوليو 2004 بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، واحترامهما بالكامل.

11. أعرب الاجتماع عن قلقه البالغ إزاء تكثيف أعمال الاستفزاز والعنف والتحريض والإرهاب التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون في حق السكان المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما في ذلك الأضرار التي لحقت بالمنازل والأراضي الزراعية وتدنيس المساجد والكنائس، وحذر من أن مثل هذه الأعمال غير القانونية والاستفزازية تؤجج التوترات والحساسيات الدينية التي تنطوي على خطر زيادة زعزعة الاستقرار على الأرض. وأعرب الاجتماع عن قلقه البالغ بصفة خاصة من تكثيف إسرائيل اعتداءاتها على الحرم الشريف في القدس الشرقية المحتلة، مطالباً بإنهاء الانتهاكات التي تتعرض لها حرمة الحرم الشريف. ودعا إلى حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في جميع أنحاء

الأرض الفلسطينية المحتلة، ولاسيما في القدس الشريف، واحترام حرمتها وحق المصلين في حرية الوصول إليها في جميع الأوقات.

12. جدد الاجتماع أيضاً إدانة إسرائيل لاستمرارها في فرض حصارها غير القانوني وغير الإنساني على قطاع غزة، وطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالكف فورًا عن عقابها الجماعي غير القانوني للشعب الفلسطيني وأن ترفع تمامًا حصارها عن قطاع غزة، وأن تمتثل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، بشكل كامل لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

13. أعرب الاجتماع عن قلقه البالغ من قرار الحكومة الإسرائيلية في مايو عام 2012 تعليق جميع أشكال التعاون مع مجلس حقوق الإنسان ورفضها استقبال بعثة اليونسكو التي كان يفترض أن تدرس حالة المحافظة على البلدة القديمة في القدس وأسوارها باعتبارها أحد مواقع التراث العالمي.

14. دعا الاجتماع جميع الدول إلى اتخاذ إجراءات تجاه الأفراد والكيانات التي تنتهك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، ولاسيما الأفراد والكيانات المشاركة في بناء المستوطنات غير القانونية وحائط الضم ونقاط التفتيش، وكذا في أي نشاط آخر ينتهك حقوق أبناء الشعب الفلسطيني. ورحب في هذا الصدد باعتماد الاتحاد الأوربي مؤخراً للمبادئ التوجيهية التي تمنع الهيئات الإسرائيلية ونشاطاتها في الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ يونيو 1967 من الحصول على المنح والجوائز والأدوات المالية التي يخصصها الاتحاد الأوروبي؛ وناشد دول الاتحاد وجميع الدول الأخرى اتخاذ المزيد من التدابير الفعالة لمنع دخول منتجات المستوطنات الإسرائيلية إلى أسواقها.

15. أعرب الاجتماع عن قلقه البالغ إزاء آلاف المدنيين الفلسطينيين المسجونين والمحتجزين من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ومنهم 300 طفل على الأقل. وأدان هذه الممارسة العدوانية وغير الإنسانية من قبل السلطة القائمة بالاحتلال باعتبارها خرقاً صارخاً لاتفاقية جنيف الرابعة. وشدد على أن قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية قضية مركزية ومعيار عملي لتحقيق سلام عادل في المنطقة. وقرر بذل جميع الجهود اللازمة لزيادة الوعي بقضية الأسرى الفلسطينيين في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية، مطالباً إسرائيل بالإفراج عنهم وبالامتثال لالتزاماتها القانونية في هذا الصدد. وحث الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة على تحمل مسؤولياتها واتخاذ جميع الخطوات المناسبة لمعالجة هذا الموضوع معالجة فعالة.

16. أشاد الاجتماع بالجهود التي يبذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس بصفته هذه، ومن خلال وكالة بيت مال القدس الشريف الذراع التنفيذي للجنة، للحفاظ على هوية القدس الشريف ودعم صمود الشعب الفلسطيني في المدينة المقدسة.

17. أشاد الاجتماع بحكومة جمهورية أذربيجان لاستضافتها مؤتمر المانحين بشأن الخطة الإستراتيجية لتطوير مدينة القدس الشريف ومؤتمر إنشاء شبكة الأمان المالية الإسلامية لدعم دولة فلسطين في باكو بجمهورية أذربيجان يوم

11 يونيو 2013. كما شكر الاجتماع الدول الأعضاء التي شاركت في هذين المؤتمرين وقدمت تعهدات خلالهما.

18. أشاد الاجتماع بالجهود التي ما فتئت تبذلها المملكة الأردنية الهاشمية لصيانة مدينة القدس الشريف ودعم صمود سكانها الفلسطينيين على أرضهم في وجه المحاولات الإسرائيلية التي تروم تغيير الهوية العربية الإسلامية والمسيحية لمدينة القدس وإخلاءها من سكانها الفلسطينيين. وجدد الاجتماع تقديره للجهود العظيمة التي يبذلها جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين لإعادة بناء الأماكن المقدسة الإسلامية منها والمسيحية في القدس، ولاسيما إعادة بناء منبر صلاح الدين التاريخي وصيانة قبة الصخرة وترميم المتحف الإسلامي والحفاظ على الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف.

19. أكد الاجتماع دعمه للبنان في استكمال تحرير جميع أراضيه وأصر على ضرورة انسحاب إسرائيل من مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء اللبناني من قرية الغجر. ودعا إلى التنفيذ الصارم والكامل لقرار مجلس الأمن رقم 1701 (2006)، مدينًا بشدة الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لسيادة لبنان براً وبحراً وجواً، بما في ذلك شبكات التجسس التي زرعتها في لبنان. وأكد الاجتماع حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم ورفض أي شكل من أشكال التوطين. كما ثمَّن الاجتماع الدور الهام الذي يضطلع به فخامة الرئيس ميشال سليمان في ترؤس جلسات الحوار الوطني. وأحاط الاجتماع علماً بعزم الحكومة اللبنانية الكشف عن الحقيقة وراء جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه وعزمها على متابعة عملية المحكمة الخاصة بلبنان التي أنشئت مبدئياً لإحقاق الحق والعدل دون تسييس أو انتقام ودون أي تأثير سلبي على استقرار لبنان ووحدته والسلم الأهلي به.

20. ندد الاجتماع بشدة بأي محاولة ترمي إلى زعزعة استقرار لبنان، ولاسيما جميع الهجمات الإرهابية التي تستهدف الأبرياء في مختلف أنحاء البلاد. وأشاد الاجتماع بجهود الحكومة اللبنانية لإنقاذ لبنان من كل الأخطار التي تهدد أمنه واستقراره، وأعرب عن تفهمه للسياسة التي تنتهجها الحكومة تجاه التطورات التي تعرفها المنطقة العربية. وحث الاجتماع جميع اللبنانيين على الحفاظ على وحدتهم والالتفاف حول مؤسسات دولتهم.

21. شدد الاجتماع على ضرورة الحفاظ على وحدة سوريا وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها.وأدان استمرار سفك الدماء في سوريا، مشدداً على المسؤولية الأساسية للحكومة السورية عن استمرار العنف وتدمير الممتلكات . وأعرب الاجتماع عن قلقه البالغ من تدهور الوضع وتزايد وتيرة أعمال القتل التي تحصد أرواح الآلاف من الأبرياء العزل وارتكاب المجازر في المدن والقرى على يد السلطات السورية.

22. دعا الاجتماع إلى الوقف الفوري للعنف وأعمال القتل والتدمير وإلى احترام القيم الإسلامية وحقوق الإنسان وإنقاذ سوريا من خطر اندلاع حرب أهلية شاملة، بما في ذلك التداعيات الخطيرة على الشعب السوري والمنطقة وعلى السلم والأمن الدوليين.

23. دعا الاجتماع إلى بدء التنفيذ الفوري لآلية انتقالية سلمية من شأنها أن تسمح ببناء الدولة السورية الجديدة على أساس نظام تعددي ديمقراطي مدني يكفل المساواة على أساس القانون والمواطنة والحريات الأساسية.

24. دعا الاجتماع مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته كاملة من خلال وقف العنف وإراقة الدماء الجارية في سوريا وإيجاد حل سلمي ودائم للأزمة السورية.

25. أكد الاجتماع التزامه القوي بتأمين المساعدة الإنسانية للشعب السوري وحث الدول الأعضاء على التبرع بسخاء لتمكين الأمانة العامة من الشروع فوراً في تنفيذ أنشطة فعالة للمساعدة الإنسانية لفائدة الشعب السوري وفقاً لمبدأ تقاسم الأعباء. وفي هذا الصدد، جدد الاجتماع تقديره لبلدان الجوار وغيرها من البلدان، ولاسيما مصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا وتركيا، لاستضافتها لاجئين سوريين.

26. أدان الاجتماع بقوة سياسة إسرائيل الرافضة للامتثال لقرار مجلس الأمن 497 (1981) بشأن الجولان السوري المحتل وسياساتها المتمثلة في ضم الأراضي وبناء المستوطنات الاستعمارية ومصادرة الأراضي وتحويل مصادر المياه وفرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين السوريين. كما طالب إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى خطوط 4 يونيو 1967 وفقًا لقراري مجلس الأمن 242 (1967) و338 (1973) ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعيات مؤتمر مدريد للسلام ومبادرة السلام العربية التي اعتمدتها قمة بيروت العربية في 28 مارس 2002.

27. حمَّلت الاجتماع الحكومة السورية المسؤولية الكاملة عن الهجمات بالأسلحة الكيماوية ضد الشعب السوري التي حدثت في الغوطة بريف دمشق. وأعرب الاجتماع عن إدانته المطلقة واستنكاره لهذه الجريمة الشنيعة التي ارتكبت باستخدام هذه الأسلحة المحرمة دولياً. وحث الاجتماع المجتمع الدولي ومجلس الأمن على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوقف أعمال القتل التي يتعرض لها الشعب السوري ومحاسبة جميع المتورطين في هذه الجرائم بمحاكمتهم في المحاكم الدولية شأنهم شأن جميع مجرمي الحرب .

28. أثنى الاجتماع على الجهود الصادقة التي بذلتها دولة الكويت لاستضافة مؤتمر المانحين بشأن الوضع الإنساني في سوريا الذي عقد في الكويت في 30 يناير 2013 تحت رعاية الأمم المتحدة استجابة للصعوبات الإنسانية الخطيرة التي يواجهها السوريون الأبرياء. وأعرب الاجتماع عن بالغ امتنانه لجميع الدول والمنظمات والمؤسسات المانحة التي تعهدت بمساعدات مالية تزيد على مليار ونصف مليار دولار أمريكي لتحقيق الأهداف المتوخاة من هذا المؤتمر الهام، ودعا الدول والمنظمات الأخرى إلى تقديم المساعدة للشعب السوري.

29. أثنى الاجتماع على عملية الاستقرار السياسي التي تجريها السلطات الليبية على الرغم من التحديات القائمة، وأعرب عن دعمه لجهود الحكومة الليبية الرامية لبناء المؤسسات الديمقراطية في البلاد وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الليبي.

30. أثنى الاجتماع على التدابير الانتقالية التفاوضية الشاملة التي اعتمدها فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي داعيًا جميع أصحاب المصلحة اليمنيين للانخراط بإيجابية في الحوار الوطني الذي مهد الطريق لتحقيق المصالحة الوطنية والحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع أبناء الشعب اليمني.

31. أكد الاجتماع دعمه الكامل والمتواصل لوحدة الجمهورية اليمنية وسيادتها وسلامة أراضيها ودعا جميع الدول الأعضاء إلى تقديم كل ما يلزم من مساعدة للعملية الانتقالية في اليمن.

32. أثنى الاجتماع على أصدقاء اليمن لحشدهم الالتزامات من جانب المجتمع الدولي لتوفير الدعم المالي اللازم لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والإنسانية الملحة للشعب اليمني، وحث أصدقاء اليمن ومجتمع المانحين والمجتمع الدولي على الاستمرار في مد يد العون لليمن لسد حاجياته السياسية والاقتصادية والإنسانية.

33. أشاد الاجتماع بجهود اليمن في مكافحة الإرهاب والتطرف.

34. أكد الاجتماع مجددًا دعمه الكامل للسودان واحترام وحدته وسيادته وسلامة أراضيه.

35. أشاد الاجتماع بالتوقيع على الجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات التعاون التسعة المبرمة بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان بشأن التعاون الثنائي بين البلدين في مجال الترتيبات الأمنية والتعاون الاقتصادي. وطلب من حكومتي البلدين الالتزام الكامل بأحكام هذه الاتفاقات ضمن الإطار الزمني المتفق عليه لتحقيق آمال شعبي البلدين وتطلعاتهما نحو السلام والاستقرار والتنمية.

36. أثنى الاجتماع على الخطوات المتخذة لتنفيذ اتفاق سلام دارفور الموقع في الدوحة بقطر، معربًا عن امتنانه لدولة قطر على دعمها لعملية الدوحة للسلام. ودعا الاجتماع الدول الأعضاء إلى متابعة تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي للمانحين لإعادة الإعمار وبناء السلام في دارفور. وأدان الاجتماع بشدة الهجوم الذي استهدف القوات المشتركة للأمم المتحدة وبعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الافريقي في دارفور وأسفر عن مقتل سبعة جنود تنزانيين وجرح سبعة عشر آخرين.

37. أكد الاجتماع مجددًا دعم الدول الأعضاء للسودان في جهوده لمواجهة الصعوبات الاقتصادية والمالية وناشد الدول الأعضاء المساهمة في تقديم كافة أشكال الدعم والمساعدة للسودان لتمكينه من التغلب على التحديات الاقتصادية الحالية.

38. أعرب الاجتماع عن إدانته الشديدة للهجوم البشع الذي استهدف العديد من القرى والمدن في ولاية شمال كردفان في السودان في 27 أبريل 2013 وأدى إلى وفاة العديد من مواطني الولاية الأبرياء وإصابتهم وتشريدهم وإلى تدمير المنشآت والبنية التحتية بها. ودعا جميع الأطراف إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس ومواصلة الحوار الوطني البنَّاء بما يصب في مصلحة الشعب السوداني.

39. أحاط الاجتماع علماً بجهود بناء السلام المهمة التي تبذلها السلطات الجديدة في الصومال منذ نهاية عملية الانتقال بنجاح في البلاد، مشددًا على ضرورة إحراز تقدم سياسي لضمان الاستقرار على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، أثنى الاجتماع على التزام الحكومة الاتحادية بالانتهاء من الدستور من خلال عملية الحوار وتقاسم السلطة والموارد بين الأقاليم وعقد انتخابات ديمقراطية في عام 2016. ورحب الاجتماع كذلك بسياسة الركائز الست التي تنتهجها الحكومة للتصدي للتحديات الكبيرة التي تواجه الصومال. وحث الاجتماع جميع الدول

الأعضاء في المنظمة، بما في ذلك الشركاء الدوليون، على ترجمة الالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر الصومال في لندن يوم 7 مايو 2013 من خلال توفير الدعم المنسق والمستمر لتنفيذ خطط الحكومة الاتحادية. وأشاد الاجتماع بالتضحيات والإنجازات التي حققتها القوات الصومالية وقوات بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال في قتالها لمسلحي حركة الشباب، معربًا عن تقديره للبلدان التي ساهمت بقوات الجيش والشرطة. وأشار الاجتماع إلى الرفع الجزئي لحظر الأسلحة ودعا مجلس الأمن الدولي لإنهاء الحظر بشكل كامل لتسريع بناء قدرة الدولة في القطاع الأمني.

40. أدان الاجتماع بشدة الهجوم الانتحاري المشين والجبان على السفارة التركية وإقامة الدبلوماسيين الأتراك في مقديشو يوم 27 يوليو 2013 والذي خلف عددا من القتلى والجرحى. وناشد الاجتماع الجمهورية التركية التي ما فتئت تضطلع بدور نشط في إعادة بناء وانتعاش الصومال، ودول المنظمة الأخرى، لكي لا يثني هذا الحادث المأساوي عزيمتها، وأن تستمر في انخراطها الجدير بالثناء لصالح أبناء الشعب الصومالي الذي طال أمد معاناته.

41. أكد الاجتماع مجدداً دعمه الكامل لجمهورية جيبوتي في نزاعها الحدودي مع إريتريا، وحث إريتريا على الإسراع بالإفراج عن السجناء الجيبوتيين وتقديم المعلومات اللازمة عن المفقودين والتقيد التام بقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقمي 1862 (2009) و1907 (2009).

42. رحب الاجتماع بجهود الوساطة التي تبذلها دولة قطر لإنهاء النزاع بين جمهورية جيبوتي ودولة إريتريا على جزيرة رأس دميرة ودميرة وشجع الطرفين على العودة إلى الوضع الراهن وتسوية نزاعهما الحدودي بالطرق السلمية ووفقا لأحكام القانون الدولي.

43. أثنى الاجتماع على التقدم الهائل المحرز على الجبهتين الأمنية والسياسية، بما في ذلك تحرير الشمال من سيطرة الإرهابيين وتجار المخدرات والجماعات المسلحة بمساعدة بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية والجيش الوطني المالي والدول الصديقة الأخرى التي ساعدت على استعادة استقرار مالي ووحدته وسلامة أراضيه. كما أخذ الاجتماع علماً باعتماد خارطة طريق للانتقال السياسي بما يؤدي إلى انتخابات وطنية في يوليو 2013 وإنشاء لجنة للحوار والمصالحة. وفي هذا الصدد، أشاد الاجتماع بحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية والحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد لتوقيعها على اتفاق واجادوجو في 18 يونيو 2013 بوساطة وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا فخامة السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، ورئيس نيجيريا جودلاك إيبيل جوناثان، بصفته وسيطاً مشاركاً. ورحب الاجتماع بتحول بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية في 1 يوليو 2013 إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، داعيًا الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة التي لم تنضم إلى البعثة بعد إلى القيام بذلك للمساهمة في تحقيق استقرار مالي وتسهيل عملية التعافي والتنمية الطويلة الأمد في البلاد.

44. رحب الاجتماع باستكمال الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية في مالي يومي 28 يوليو و11 أغسطس 2013 على التوالي في جو سلمي وبطريقة شفافة ومشاركة واسعة. وهنأ الاجتماع أبناء الشعب المالي

على ما أبدوه من نضج خلال الانتخابات، واعتبر الانتخابات ركيزة أساسية للانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الاقتصاد في مالي. وسجل الاجتماع كذلك عرض تركيا استضافة الاجتماع الثاني لفريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعني بمالي الذي أنشئ وفقاً للقرار الذي اتخذته القمة الإسلامية الثانية عشرة في القاهرة وعقد أولى اجتماعاته في جدة يوم 13 مايو 2013. وأعرب الاجتماع أيضا عن دعمه للجهود الدولية الرامية إلى ترميم المساجد والأضرحة المسجلة ضمن قائمة اليونسكو للتراث العالمي في تمبوكتو.

45. أكد الاجتماع مجددًا تضامنه مع كوت ديفوار في مساعيها الرامية إلى بناء السلام وإحياء الاقتصاد الذي دمرته الحرب. وفي هذا السياق، حث الاجتماع الأمين العام على مواصلة جهوده لعقد مؤتمر المانحين وفقًا لما قررته الدورة الثامنة والثلاثون لمجلس وزراء الخارجية، مناشدًا الدول الأعضاء أن تشارك بنشاط وسخاء في دعم إعادة إعمار البلاد.

46. أكد الاجتماع موقفه المبدئي المدين لعدوان أرمينيا على أذربيجان و**أكد مجددًا أن الاستيلاء** على الأراضي بالقوة أمر غير مقبول بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ودعا إلى حل النزاع على أساس احترام سيادة جمهورية أذربيجان وسلامة أراضيها وحرمة حدودها المعترف بها دوليًا. وأعرب الاجتماع عن قلقه البالغ إزاء التغييرات الديموغرافية القسرية والتدخل في حقوق الملكية وعدم كفاية حماية التراث الثقافي والمواقع المقدسة في إقليم ناغورني كاراباخ وسائر أراضي أذربيجان المحتلة. وأكد في هذا الصدد دعمه المبدئي للجهود التي تبذلها أذربيجان، بما في ذلك الجهود التي تبذلها داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، لضمان احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في أراضي أذربيجان المحتلة.

47. أعاد الاجتماع التأكيد على الالتزام الجماعي لجميع الدول الأعضاء في المنظمة بالمشاركة الطويلة الأمد في أفغانستان لإحلال السلام والاستقرار وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وأدان الإرهاب والعنف والتطرف في أفغانستان وكرر دعمه المستمر لحكومة أفغانستان في حربها على هذه الظاهرة غير الإنسانية. كما جدد دعمه لتعزيز التعاون الإقليمي بهدف استعادة السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان والمنطقة. وفي هذا الصدد، أكد الاجتماع أهمية مسار اسطنبول بشأن الأمن الإقليمي والتعاون من أجل أفغانستان آمنة ومستقرة، وجدد دعمه لهذا المسار. كما جدد الاجتماع دعمه لعملية السلام والمصالحة الشاملة التي تقودها أفغانستان للتوصل إلى حل سياسي في البلاد.

48. أكد الاجتماع مجددًا دعمه المبدئي لشعب جامو وكشمير في سعيه لإحقاق حقه المشروع في تقرير مصيره وفقًا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتطلعات الشعب الكشميري. وشدد على ضرورة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وعلى أهمية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإغاثة الكشميريين ومساعدتهم. كما دعا الهند إلى السماح لجماعات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية الدولية بزيارة جامو وكشمير.

49. أعرب الاجتماع عن قلقه إزاء الاستخدام العشوائي للقوة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكب في حق الكشميريين الأبرياء، وأعرب عن أسفه لعدم سماح الهند لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بزيارة إقليم جامو وكشمير الذي تحتله وعدم استجابتها لعرض المساعي الحميدة الذي قدمته المنظمة.

50. لاحظ الاجتماع أن منظمات حقوق الإنسان الدولية قد أكدت اكتشاف المقابر الجماعية التي تشتمل على 2156 جثة لم يتم التعرف على أصحابها في جامو وكشمير التي تحتلها الهند، وحث الهند على إجراء تحقيقات مستقلة بشأن اكتشاف المقابر الجماعية وضمان محاكمة حرة ونزيهة للمسؤولين عن تلك الجرائم المشينة.

51. أشاد الاجتماع بالجهود التي تبذلها باكستان واستعدادها للتعاون مع الهند لحل جميع القضايا العالقة بما في ذلك نزاع جامو وكشمير، وحث المجتمع الدولي على القيام بالدور المنوط به لتسوية هذا النزاع الطويل الأمد على جدول أعمال الأمم المتحدة والتحسين الشامل للعلاقات بين باكستان والهند وكذلك تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

52. أعرب الاجتماع عن قلقه إزاء وتيرة انتهاكات وقف إطلاق النار من قبل قوات الاحتلال الهندية عبر خط المراقبة منذ بداية عام 2013، معرباً عن تقديره لباكستان لانتهاجها سياسة ضبط النفس والمسؤولية والحوار بما يصب في مصلحة السلام في المنطقة برمتها.

53. طلب الاجتماع من الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي إنشاء آلية دائمة لرصد حالة حقوق الإنسان في كشمير التي تحتلها الهند، وتقديم تقرير بشأنها إلى الدورات المقبلة لمجلس وزراء الخارجية.

54. رحب الاجتماع بالزيارة الرسمية التي أجراها الأمين العام إلى كوسوفو خلال الفترة من 1 إلى 3 مايو 2013، وهي أول زيارة لأمين عام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى جمهورية كوسوفو منذ إعلان استقلالها في عام 2008، مشيرًا إلى التقدم المستمر المحرز نحو تعزيز الديمقراطية والعمل المؤسسي على جميع المستويات ذات الصلة في جميع أنحاء إقليم كوسوفو بما يخدم السلام والاستقرار في البلاد والمنطقة بأسرها. ورحب بالاتفاق التاريخي الموقع بين كوسوفو وصربيا يوم 19 إبريل 2013 في بروكسل بوساطة الاتحاد الأوروبي الذي مهد الطريق لتطبيع العلاقات بين الأطراف ودعاها إلى التنفيذ الكامل للاتفاق.

55. أحاط الاجتماع علماً باعتراف 34 دولة من أصل 57 دولة عضواً في المنظمة بجمهورية كوسوفو إلى غاية 29 يونيو 2013. وكرر الاجتماع دعوته الواردة في القرار رقم 39/15 – س "بشأن الوضع في كوسوفو" الذي اعتمدته الدورة التاسعة والثلاثون لمجلس وزراء الخارجية وطالب جميع الدول الأعضاء في المنظمة التي لم تعترف بعد بكوسوفو بأن تنظر في الاعتراف بها على أساس حقوقها الحرة والسيادية ووفقاً لتدابيرها الوطنية. كما أكد مجددًا دعوة الدول الأعضاء لمواصلة الإسهام في تعزيز اقتصاد كوسوفو.

56. أعرب الاجتماع عن تضامنه مع القبارصة الأتراك وتقديره لجهودهم البناءة الرامية إلى التوصل إلى تسوية يقبل بها الطرفان، وأعرب عن أسفه لإخفاق عملية التفاوض الأخيرة في التوصل إلى تسوية شاملة لقضية قبرص التي بدأت

تحت رعاية بعثة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة في عام 2008 في التوصل إلى نتائج. وأعلن الاجتماع دعمه لتسوية عادلة وشاملة ودائمة في قبرص على أساس القوة التأسيسية الكامنة للشعبين والمساواة السياسية والملكية المشتركة للجزيرة، مشددا على ضرورة تسوية المسألة القبرصية التي دامت زهاء خمسين سنة عن طريق مفاوضات غايتها تحقيق نتائج محددة، ذلك أن الأحداث المأساوية التي تجري في المنطقة جعلت مسألة حل هذه المشكلة وتحويل قبرص إلى جزيرة مستقرة أمرا أكثر إلحاحا من ذي قبل. ودعا الاجتماع الدول الأعضاء لتعزيز التضامن الفعال مع دولة قبرص التركية.

57. رحب الاجتماع بالبيان الرئاسي PRST A/HRC/23/L.26 الصادر عن مجلس حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار بخصوص المسلمين الروهنجيا في ولاية راخين وسائر المسلمين في ميانمار، وشجع حكومة ميانمار على جملة أمور منها مواصلة التعامل مع مجلس حقوق الإنسان حول هذه المسألة.

58. استنكر الاجتماع استمرار العنف وانتهاكات حقوق الإنسان ضد المسلمين في ولاية راخين وانتشار العنف ضد المسلمين الأبرياء العزل في أجزاء أخرى من ميانمار في 2013. ودعا الاجتماع حكومة ميانمار إلى التصرف وفقاً للقواعد والمبادئ الدولية المعمول بها في التعامل مع هذه الأعمال الوحشية. وشدد الاجتماع على أهمية استعادة الروهنجيا لحقهم في الجنسية، خصوصاً في ضوء عملية الديمقراطية والإصلاح الجارية في ميانمار.

59. حث الاجتماع حكومة ميانمار على عدم إبقاء المسلمين النازحين في مخيمات النازحين الدائمة، وإنما أن تسعى إلى إعادة إدماج المجتمعين المنفصلين حالياً بسبب الأحداث، كما حثها على إعادة توطين النازحين في منازل جديدة واتخاذ التدابير لتحقيق التنمية الاقتصادية الطويلة الأمد في المنطقة. *كما دعا الاجتماع حكومة ميانمار إلى العمل مع دول المنطقة المعنية لتيسير العودة الطوعية للاجئين المنحدرين من ولاية راخين في وقت مبكر والعمل من أجل تهيئة بيئة مواتية لعودتهم إلى ديارهم في ولاية راخين للعيش في أمن وكرامة.*

60. شدد الاجتماع على أهمية الشفافية وضمان وصول المساعدات الدولية والإنسانية دون عوائق إلى المناطق المتضررة. وفي هذا الإطار، رحب الاجتماع بتوصيات اجتماع فريق الاتصال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بمجتمع روهنجيا المسلم في ميانمار الذي عقد على المستوى الوزاري بمقر المنظمة في 14 أبريل 2013، ومنها التوصيات المتعلقة بعمل فريق العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بحقوق الإنسان في نيويورك في الدورة الثامنة والستين التي ستعقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم 24 سبتمبر 2013. وأشاد الاجتماع بجهود الأمين العام لتنظيم هذه الدورات لمناقشة الحالة الحرجة للمسلمين في ميانمار، مشدداً على ضرورة تنفيذ توصياتها.

61. أحاط الاجتماع علماً بنتائج اجتماع اتحاد روهينجا أراكان الذي عقد في مقر المنظمة في جدة يومي 7 و8 يوليو 2013

62. شجع الاجتماع حكومة ميانمار على مواصلة انخراطها مع جميع الأطراف ذات الصلة، بما فيها منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) ودول المنطقة بشأن مسألة الروهنجيا. كما رحب الاجتماع بالرسالة التي وجهها الأمين العام إلى رئيس ميانمار، فخامة السيد ثين سين، نيابة

عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة، والتي تم تسليمها في 25 يونيو 2013، وبالدعوة التي وجهتها حكومة ميانمار للأمين العام للمنظمة ولخمسة وزراء من فريق الاتصال التابع للمنظمة لزيارة ميانمار. ورحب الاجتماع أيضاً بزيارة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، وحث حكومة ميانمار على أن تضع في الاعتبار توصيات المقرر الخاص.

63. شدد الاجتماع على حاجة العالم الإسلامي للاستمرار في متابعة وضع المجتمعات والأقليات المسلمة في جنوب شرق آسيا كما أكد الأهمية الكبرى لعملية السلام بالنسبة للمسلمين في جنوب الفلبين وتحسين أحوال المسلمين في جنوب تايلاند. وكذلك حث الاجتماع جميع الأطراف المعنية على مواصلة عملها بغية التوصل إلى تسوية مرضية طويلة الأجل لهذه المسائل عبر الوسائل السلمية المباشرة برعاية المنظمة. ورحب الاجتماع بتولي مصر رئاسة لجنة منظمة التعاون الإسلامي للسلام في جنوب الفلبين بعد الدورة الأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي. ورحب الاجتماع بموافقة حكومة الفلبين على فتح مكتب للبنك الإسلامي للتنمية.

64. أعرب الاجتماع عن تضامنه الكامل مع المسلمين في اليونان عموماً، ودعا اليونان إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتمكين المجتمع التركي المسلم في تراقيا الغربية بالتمتع بكامل الحقوق والحريات التي تكفلها الاتفاقيات الثنائية والدولية التي تعد اليونان طرفًا فيها وإيجاد حلول لمشكلات المسلمين الذين يعيشون في دوديكانيسيا بما يتفق مع المعايير الدولية الخاصة بالأقليات.

65. أعرب الاجتماع عن انشغاله العميق إزاء الخطر الذي يمثله المتطرفون المتعصبون الهامشيون وخطاب كراهية الأجانب المتزايد على ثقافة التعايش السلمي والتسامح بين المجتمعات والأديان.

66. أحاط الاجتماع علما بمذكرة التفاهم الموقعة بين المنظمة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (يونيتار) يوم 28 فبراير 2013 في جنيف وحث على التعاون والتنسيق الوثيقين بين الطرفين في عقد أنشطة في مجال تنمية القدرات والبحث في مجالات السلم والأمن الدوليين.

67. أعرب الاجتماع عن بالغ القلق والانزعاج لاستمرار تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا والإساءة المنهجية للإسلام فضلاً عن التمييز ضد المسلمين.

68. دعا الاجتماع الدول الأعضاء إلى صياغة استراتيجية موحدة لإقناع المجتمع الدولي باتخاذ تدابير فعالة ضد أعمال الإسلاموفوبيا.

69. أعرب الاجتماع عن ارتياحه لجهود الأمين العام المستمرة لتوعية المجتمع الدولي بالآثار الخطيرة لظاهرة الإسلاموفوبيا وتواصله مع قادة الدول الغربية لمكافحة تصاعد وتيرة التعصب ضد الإسلام والمسلمين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وأثنى الاجتماع على الأمين العام ومرصد الإسلاموفوبيا التابع للمنظمة لإصداره التقارير السنوية العادية التي تمثل مرجعًا للمظاهر والأنشطة المعادية للإسلام في أجزاء مختلفة من العالم.

70. أعرب الاجتماع عن القلق إزاء استمرار حالات القولبة النمطية التحقيرية والتنميط السلبي للأشخاص على أساس دينهم أو معتقدهم، وكذا البرامج والأجندات التي يتبعها المتطرفون، سواء كانوا أفرادا أو منظمات أو جماعات، لخلق صور نمطية سلبية للمجموعات الدينية وتكريسها، لاسيما عندما تتغاضى عنها الحكومات.

71. أكد الاجتماع مجدداً أن الإسلام دين الوسطية والانفتاح، وأنه ينبذ جميع أشكال التعصب والتطرف والانغلاق، وشدد في هذا الصدد على أهمية مكافحة التعصب والقولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض. ورحب الاجتماع في هذا الصدد باعتماد الدورة الثانية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان بتوافق الآراء القرار 40/22 بشأن مكافحة التعصب والقولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف والعنف ضد الأشخاص على أساس الدين أو المعتقد" استنادًا إلى النقاط الثماني التي قدمها الأمين العام، وأثنى على مبادرة الأمين العام بإطلاق مسار إسطنبول لإنجاح عملية تنفيذ هذا القرار. كما شدد الاجتماع على أهمية الوسطية باعتبارها قيمة من قيم المجتمعات للتصدي للتطرف بجميع أوجهه ومواصلة المساهمة في تعزيز حوار الأديان والثقافات والتسامح والتفاهم والتعاون.

72. أشاد الاجتماع بالأمين العام لجهوده ومبادراته المتواصلة الرامية إلى التنسيق والتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية بما فيها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة لمكافحة الإسلاموفوبيا التي تشكل خطرًا جسيمًا على السلام والأمن والاستقرار في العالم فضلاً عن انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بالمسلمين من خلال القولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز العنصري على أساس عقيدتهم الدينية.

73. أثنى الاجتماع على الأمين العام للدور الاستباقي والبناء الذي تضطلع به المنظمة في المنتديات السنوية لتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة واجتماعاته وحلقات عمله الأخرى. وفي هذا السياق، هنأ الاجتماع سعادة السفير ناصر عبد العزيز الناصر من دولة قطر على تعيينه في منصب الممثل السامي الجديد لتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة. وأعرب الاجتماع عن تقديره لحكومة إندونيسيا لقرارها استضافة المنتدى السنوي السادس في عام 2014.

74. أثنى الاجتماع على دولة الكويت لاستضافتها الاجتماع الثالث لمنسقي تحالف الحضارات في الدول الأعضاء في المنظمة في 13 يناير 2013 مشجعًا في هذا الصدد الدول الأعضاء على التقدم لاستضافة الدورة الرابعة قبل عقد المنتدى السنوي لتحالف الحضارات في إندونيسيا في سبتمبر 2014.

75. أشاد الاجتماع بالأمين العام لمبادرته التي جاءت في الوقت المناسب لإنشاء أمانة مؤقتة من مسؤولي الأمانة العامة لتشغيل الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

76. اتفق الاجتماع بالإجماع على أنه لا يمكن أن يتوقع من الأمانة المؤقتة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان تقديم الدعم المطلوب للهيئة ودعا الدول الأعضاء المعنية إلى حل هذه مسألة البت في أمر مقر الهيئة باعتباره أولوية قصوى حتى يتسنى للهيئة البدء بتنفيذ برامجها وأنشطتها دون عوائق.

77. أثنى الاجتماع على حكومتي جمهورية إندونيسيا والجمهورية التركية لنجاحهما في عقد دورتين عاديتين للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في فبراير 2012 في جاكرتا وفي أغسطس 2012 في أنقرة ورحب بعرض المملكة العربية السعودية استضافة الدورة الثالثة في الفترة من 26 إلى 30 أكتوبر 2013.

78. حث الاجتماع جميع الدول الأعضاء على مواصلة دعم القرارات المقابلة لمجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة وكذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة انطلاقًا من الروح الحقيقية للتضامن والعمل المشترك بشأن المسائل ذات الأهمية الحيوية للمنظمة.

79. أكد الاجتماع الأهمية المتزايدة للمبادرة التونسية المتعلقة بإنشاء محكمة دستورية دولية في إطار منظومة الأمم المتحدة باعتبارها جهازاً استشاريا وقضائياً مكلفاً بضمان احترام مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وتطويرها.

80. أكد الاجتماع مجددًا دعمه لاستمرار مسار إسطنبول وأثنى على الأمين العام للمنظمة لعقده الدورة الثالثة في جنيف في الفترة من 19 إلى 21 يونيو 2013.

81. أثنى الاجتماع على جمهورية إندونيسيا لاستضافتها المؤتمر الرابع حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في جاكرتا في الفترة من 4 إلى 6 ديسمبر 2012.

82. أعرب الاجتماع مجدداً عن دعمه القوي لمبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية، الداعية إلى وضع ميثاق دولي يحدد المعايير والقواعد المناسبة لممارسة الحق في حرية التعبير والرأي، ووجوب احترام الرموز والمقدسات الدينية والقيم والمعتقدات الروحية.

83. أعرب الاجتماع عن تقديره للعرض المقدم من جمهورية أذربيجان لاستضافة المؤتمر الخامس حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في باكو في عام 2014 وشجع الدول الأعضاء على المشاركة والمساهمة الفاعلة في المؤتمر لإنجاحه.

84. أحاط الاجتماع علمًا بالتنسيق بين جمهورية إندونيسيا والأمانة العامة للمنظمة والاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي في إطار التحضير للدورة الثالثة لألعاب التضامن الإسلامي المقبلة المنعقدة خلال الفترة من 22 سبتمبر إلى 1 أكتوبر 2013 في بالمبانغ بإندونيسيا.

85. رحب الاجتماع بالاجتماع الوزاري العاشر لوزراء الإعلام المزمع عقده في أبريل 2014 في طهران بجمهورية إيران الإسلامية، وحث الدول الأعضاء على المشاركة والمساهمة الفاعلة في المؤتمر لإنجاحه.

86 – أدان الاجتماع بشدة الإرهاب بجميع أشكاله وتجلياته أيا كان مرتكبه ومكان ارتكابه، وأكد مجددًا التزامه بتعزيز التعاون المشترك في مجال مكافحة الإرهاب من خلال جملة أمور منها وضع تعريف ملائم للإرهاب يحظى بتوافق الآراء وتبادل المعلومات وبناء القدرات ومعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب مثل الصراعات الممتدة التي لم تحل والقمع والتهميش المستمرين للشعوب وحرمان الشعوب القابعة تحت الاحتلال الأجنبي من حقها في تقرير

مصيرها. كما أدان الاجتماع ورفض كل المحاولات الرامية إلى ربط الإسلام أو أي بلد إسلامي أو عرق أو دين أو ثقافة أو جنسية بالإرهاب.

87– أحاط الاجتماع علمًا باعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في عام 2006 واستعراضاتها الثلاثة في عام 2008، و2010 و2012 وأكد مجددًا وضعها باعتبارها وثيقة حية ينبغي تحديثها، ودعا إلى وضع آلية استعراض لاحقة للإستراتيجية تضع في الاعتبار الأسباب الجذرية للإرهاب وتميز بينه وبين كفاح الشعوب تحت الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية من أجل حق تقرير المصير. وأقر الاجتماع بأن الاحتلال الأجنبي وإرهاب الدولة والظلم السياسي والاقتصادي وحرمان الشعوب من حقها في تقرير المصير هي الأسباب الرئيسية للإرهاب. وأقر الاجتماع أيضاً بأن اتباع نهج زمني محدد يتوخى الأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل لتنفيذ الإستراتيجية يمكن أن يستوعب القضايا الخلافية ذات الصلة على النحو الأفضل. ودعا الاجتماع الدول الأعضاء إلى التوقيع والتصديق على اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي إن لم تكن قد فعلت ذلك.

88– أكد الاجتماع مجدداً أن كفاح الشعوب التي ترزح تحت نير الاحتلال الأجنبي والاستعمار لممارسة حقها في تقرير المصير وتحقيق حريتها الوطنية لا يعد من أعمال الإرهاب بأي حال من الأحوال.

89 رأى الاجتماع أن تمويل الإرهاب يعد مصدر قلق شديد للمجتمع الدولي وأقر بأن الفدية التي تدفع للجماعات الإرهابية تشكل أحد المصادر الرئيسية لتمويل الإرهاب. وحث الاجتماع الدول الأعضاء على التعاون من أجل منع دفع الفديات التي تطلبها هذه الجماعات الإرهابية.

90 أكد الاجتماع مجددًا دعمه للجهود الموصولة التي يبذلها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في تأسيس مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ورحب ببدء أنشطة المركز، مثنيًا على الجهود المتواصلة للمملكة العربية السعودية، بما في ذلك مساهمة المملكة العربية السعودية بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي لمواصلة العمل في سبيل تحقيق أهداف المركز، وذلك تعزيزاً للجهود العالمية للقضاء بشكل فعال على الإرهاب بجميع أشكاله.

91 أحاط الاجتماع علمًا بحلقة العمل التي نظمت بنجاح في مقر المنظمة في جدة في الفترة من 28 إلى 30 مايو 2013 بالتعاون والتنسيق مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة حول تنفيذ قرار الأمم المتحدة 1624 (2005) بشأن مكافحة التحريض على الإرهاب. وحث الاجتماع الأمانة العامة على مواصلة تطوير تعاونها مع الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب باعتباره أحد المجالات الرئيسية للتعاون المؤسسي بين المنظمتين.

92 أقر الاجتماع بأهمية نزع السلاح في تعزيز السلم والأمن الدوليين، داعياً إلى بذل مزيد من الجهود لإحراز التقدم في مجال نزع السلاح، ولاسيما نزع السلاح النووي. وأكد الاجتماع مجدداً الحاجة إلى عقد دورة جديدة للجمعية العامة لاستعادة التوافق العالمي بخصوص نزع السلاح.

93 رحب الاجتماع بعقد الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة حول نزع السلاح النووي في 26 سبتمبر 2013. وتدل المشاركة الرفيعة المستوى في هذا الاجتماع على الدعم الدولي القوي لنزع السلاح النووي. وشجع الاجتماع الدول الأعضاء في المنظمة على المساهمة بفعالية في متابعة هذا الاجتماع.

94 أكد الاجتماع مجدداً أن جهود نزع السلاح ينبغي أن تعزز تعزيزاً متكافئا ومتوازناً يكفل لكل دولة حقها في الأمن وأن لا تستأثر دولة أو مجموعة من الدول بامتيازات على الدول الأخرى في أي مرحلة من المراحل. كما أكد مجدداً أن الهدف في كل مرحلة من المراحل ينبغي أن يكون تحقيق أمن غير منقوص بأقل درجة ممكنة من التسلح والقوات العسكرية.

95 شدد الاجتماع على ضرورة تعزيز النهج المتعدد الأطراف باعتباره المبدأ الأساسي للمفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وشدد الاجتماع على أن الاتفاقات المتعددة الأطراف المتفاوض بشأنها والعالمية والشاملة وغير التمييزية هي الوسيلة الفضلى لمعالجة بواعث القلق من انتشار الأسلحة. وأكد الاجتماع مجدداً أن المؤسسات المتعددة الأطراف المنشأة بموجب معاهدات برعاية الأمم المتحدة هي الأجهزة الشرعية الوحيدة المخولة بالتحقق من التقيد بالاتفاقات الدولية ذات الصلة وضمانه.

96 أقر الاجتماع بأهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وفقاً للترتيبات التي توصلت إليها دول المنطقة بحرية.

97 أعرب الاجتماع مجدداً عن دعمه المتواصل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ودعا إسرائيل، باعتبارها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي ليست طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، إلى الانضمام إلى المعاهدة دون شروط ودون إبطاء كطرف غير حائز للأسلحة النووية، وأن تخضع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

98 أعرب الاجتماع عن رفضه القوي للذرائع التي يبرر بها عدم عقد المؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في 2012، وشدد مرة أخرى على أن عدم عقد المؤتمر يعد انتهاكاً جسيماً للقرار الذي اتخذ بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي معاهدة عدم الانتشار النووي لعام 2010. وأكد الاجتماع أن الحفاظ على نزاهة ومصداقية نظام معاهدة عدم الانتشار النووي يقتضي من الأمين العام للأمم المتحدة ومقدمي القرار الصادر عام 1995 بشأن الشرق الأوسط تحمل مسؤولياتهم في عقد المؤتمر دون مزيد من الإبطاء، والسعي إلى إيجاد ضمانات موثوقة فيما يخص مشاركة إسرائيل فيه دون شروط.

99 أعرب الاجتماع عن تقديره للتعامل البناء لجميع الدول العربية وجمهورية إيران الإسلامية ورغبتها في المشاركة في مؤتمر 2012 بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق

الأوسط. وأعرب الاجتماع مجدداً عن قلقه البالغ إزاء عدم إعلان إسرائيل عن مشاركتها في المؤتمر، وهو الأمر الذي يقوض باستمرار عقد المؤتمر.

100 رحب الاجتماع بدخول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى سنة 2009 حيز النفاذ، والتي تعد مساهمة قيمة في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ودعا الاجتماع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التوقيع على بروتوكول المعاهدة المتعلق بالضمانات الأمنية السالبة.

101 أكد الاجتماع مجدداً حق جميع الدول النامية غير القابل للتصرف في تطوير الأبحاث في الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها، بما في ذلك حقها في امتلاك دورة وطنية للوقود النووي للأغراض السلمية دون تمييز. ولاحظ بقلق استمرار فرض قيود غير واجبة على تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا إلى البلدان النامية لأغراض سلمية. والطريقة الفضلى لمعالجة الشواغل المتعلقة بالانتشار تكون من خلال عقد اتفاقات متعددة الأطراف عالمية وشاملة ولا تمييزية يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض. كما أكد الاجتماع أن ترتيبات مراقبة عدم انتشار الأسلحة ينبغي أن تكون شفافة ومتاحة لجميع الدول، وينبغي أن تضمن عدم فرض قيود على الوصول إلى المواد والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية التي تحتاجها الدول النامية لمواصلة نموها.

102 أدان الاجتماع استمرار التهديدات للأنشطة النووية السلمية، بما في ذلك الضربات العسكرية للمنشآت النووية في الشرق الأوسط من قبل إسرائيل. وأكد الاجتماع أن هذه التهديدات تعد انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي ولقواعد السلوك الدولية وكذا تهديداً خطيراً لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية برمته.

103 دعا الاجتماع الدول الأعضاء إلى دعم مقترح جمهورية كازاخستان بشأن اعتماد إعلان عالمي بشأن عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

104 أقر الاجتماع المبادرات الإنسانية المختلفة التي اتخذتها الأمانة العامة للمنظمة والجهود التي تبذلها في الدول الأعضاء المتضررة وعلى الساحة الدولية، وأكد مجددًا دعمه للمنظمة فيما يتعلق بأنشطتها الإنسانية على الرغم من مواردها المالية المحدودة للغاية، وحث جميع الدول الأعضاء على السعي إلى إنشاء صندوق الإغاثة في الحالات الإنسانية الطارئة لتزويد الأمانة العامة بجميع الوسائل اللازمة للوفاء بواجباتها تجاه السكان المحتاجين والضعفاء في مواجهة تزايد التحدي الإنساني في العالم الإسلامي.

105 أحاط الاجتماع علماً بالوضع الإنساني الحرج في منطقة الساحل الإفريقي، ودعا جميع دول المنظمة وسائر المجتمع الدولي إلى المساهمة في التبرعات والآليات الجارية لتحسين الوضع في المنطقة، ودعم الحكومات للتصدي للتحديات التي تواجهها. وأكد الاجتماع مجدداً بصفة خاصة الحاجة إلى تعزيز الجهود لتلبية احتياجات الأمن الغذائي لدول المنطقة.

106 أعرب الاجتماع عن ارتياحه للمبادرات التي اتخذها الأمين العام لمعالجة القضايا ذات الصلة بالمرأة والطفل والشباب على النحو المنصوص عليه في برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي. وأولى الاجتماع أهمية

لتنفيذ مشاريع مناسبة في الدول الأعضاء لتمكين هذه الفئات الضعيفة من خلال إتاحة فرص للتعليم الجيد والحصول على الرعاية الصحية والترفيه واكتساب القيم العائلية الأساسية والتضامن بين الأجيال على أساس تعاليم الإسلام النبيلة.

107 حث الاجتماع الدول الأعضاء في هذا الصدد على الإسراع في عملية التصديق على النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة ومقرها في القاهرة.

108 أكد الاجتماع مجدداً حرمة الأسرة، وأن الأسرة تتألف من رجل وامرأة مرتبطين بزواج، وبالتالي فإنه لا ينبغي القبول بأي محاولة لإعطاء تفسير مختلف للأسرة. وشدد على أن حقوق الإنسان لا يمكن أن تقحم لدعم اختيارات وتوجهات شخصية غير مقبولة عالمياً على الأجندة الدولية.

109 أكد الاجتماع دعمه للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي ودعا إلى تنفيذ خطة عمل المنظمة بشأن آسيا الوسطى.

110 أعرب الاجتماع عن قلقه البالغ من مواصلة فرض العقوبات الاقتصادية باعتبارها أداة للضغط السياسي والاقتصادي على بعض الدول الأعضاء في المنظمة لمنعها من ممارسة حقها في أن تقرر بحرية كاملة في نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأكد مجدداً أن التدابير الاقتصادية والمالية ينبغي ألا تستخدم كأدوات للإكراه السياسي وأنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال حرمان الأشخاص من وسائل عيشهم وتنميتهم. ودعا مجموعتي المنظمة في كل من نيويورك وجنيف إلى التنسيق وطرح المسألة في إطار بنود جدول الأعمال والقرارات المناسبة لتسليط الضوء على أثرها السلبي على الدول الأعضاء.

111 أعرب الاجتماع عن ارتياحه للزيادة المطردة في التجارة الإسلامية البينية التي بلغت 18.21٪ في عام 2012، وزيادة انضمام الدول الأعضاء إلى نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي والتحسن التدريجي للتدابير الأخرى المعنية بتيسير التجارة والتمويل والترويج. وحث جميع الدول الأعضاء التي لم تنضم إلى هذه التدابير على القيام بذلك للإسراع بتنفيذ هذه الأفضليات التجارية. ورحب الاجتماع في هذا الصدد بعقد المؤتمر الدولي الرابع لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأعمال والاستثمار 2013 (OWBIZ 2013) في الفترة من 25 إلى 29 سبتمبر 2013 في كوالالمبور.

112 أكد الاجتماع مجدداً أهمية تحقيق دول المنظمة والدول الأخرى للأهداف الإنمائية للألفية بشكل كامل بحلول عام 2015. كما أقر بأهمية القيام في الوقت المناسب باعتماد إطار يخلف الأهداف الإنمائية للألفية.

113 أكد الاجتماع دعمه للإجراءات الأخيرة التي ترمي إلى زيادة التعاون في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي والعمل والإنتاجية والتوظيف، ورحب بقرار الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية بإنشاء مؤسسة الأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي في أستانه، كازاخستان وبنتائج المؤتمر الثاني لوزراء العمل في الدول الأعضاء في المنظمة الذي عقد في أذربيجان في الفترة من 23 إلى 26 أبريل 2013، ولا سيما اعتماد إطار عمل المنظمة للتعاون في مجال العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية.

114 وإذ نوه الاجتماع إلى نجاح عملية تنفيذ البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، الذي أكمل في نوفمبر 2012 مرحلته الأولى المعتمدة ومختلف التدخلات التي تمت في إطار صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، حث الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها في مختلف صناديق التدخل الإسلامية البينية ووضع برنامج يخلف البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا.

115 وإذ أعرب الاجتماع عن ارتياحه للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين مع المنظمات الإقليمية والدولية لتنفيذ البرامج الاقتصادية للمنظمة والتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل المنظمة لآسيا الوسطى، دعا الدول الأعضاء إلى تشجيع التعاون الجاري مع المجموعات الإقليمية للتنفيذ المبكر لمشروع سكة حديد دكار– بورسودان والمشروع السياحي في غرب أفريقيا وخطة عمل القطن للمنظمة وغيرها.

116 رحب الاجتماع بتعيين CyberSecurity Malaysia أمانة لفريق منظمة التعاون الإسلامي للاستجابة للطوارئ الحاسوبية (OIC-CERT) في الاجتماع العام السنوي للفريق الذي عقد في مسقط بسلطنة عمان في الفترة من 29 إلى 31 ديسمبر 2012.

117 أعرب الاجتماع عن دعمه لتعزيز التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار بجميع مراحله، بما في ذلك الجهود المشتركة لوضع أطر متينة للسياسة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتشجيع مشاريع البحث والتطوير، وتنظيم المعارض والندوات عن العلوم والتكنولوجيا بين الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة ذات الصلة.

118 استذكر الاجتماع جميع القرارات السابقة للمنظمة وأكد مجدداً أن أي إصلاح للأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن، ينبغي أن يكون شفافًا وشاملاً وفقًا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وشدد الاجتماع على أن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يكون شاملاً في جميع جوانبه وأن يتم من خلال مفاوضات بناءة تضع في الحسبان وجهات نظر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وأكد مجددًا موقفه المبدئي بأن أي إصلاح لمجلس الأمن يجب أن يضمن التمثيل الكافي للدول الأعضاء في المنظمة في أي فئة من فئات العضوية في مجلس الأمن الموسع، مشيرًا إلى أن مطالبة المنظمة بتمثيل كافٍ في مجلس الأمن تتماشى مع الثقل الديموغرافي والسياسي الهام للدول الأعضاء في المنظمة.

119 أكد الاجتماع أن الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة مجلس الأمن يجب ألا تخضع لأي مواعيد نهائية مصطنعة وأن أي قرار بشأن هذه المسألة يجب أن يتخذ بتوافق الآراء. كما أكد عزم الدول الأعضاء على مواصلة المساهمة الفعالة والبناءة للنظر في إصلاح الأمم المتحدة بما في ذلك عقد مشاورات منتظمة فيما بينها.

120 حث الاجتماع دول المنظمة على بذل جهود جماعية في الأمم المتحدة، بالتعاون مع الأمانة العامة للمنظمة، لتعزيز الصفة المراقبة للمنظمة في الأمم المتحدة لإبراز أهمية عضويتها في المجتمع الدولي بصورة واضحة ومناسبة. وفي هذا الصدد، كلف الاجتماع مجموعة المنظمة في نيويورك بمراجعة أنشطتها بغية زيادة التنسيق والتشاور بين الدول الأعضاء داخل أجهزة الأمم المتحدة بتوجيه من رئاسة المجموعة.

121 رحب الاجتماع بمبادرة الأمين العام الرامية إلى تعزيز الصفة المراقبة للمنظمة في الأمم المتحدة، ودعا الأمانة لإعداد دراسة عن هذا الموضوع في أقرب وقت ممكن تشتمل على جملة أمور منها توصيات بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك والانعكاسات المحتملة لذلك على الدول الأعضاء.

122 حث الاجتماع الدول الأعضاء على تنفيذ القرار 37/41-ت بشأن التنسيق وأنماط تصويت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية والمتعددة الأطراف.

123 لاحظ الاجتماع بقلق بالغ الصعوبات المستمرة التي تواجه البعثة المراقبة الدائمة للمنظمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك بسبب عدم تمتعها بالصفة الدبلوماسية. وإذ أقر الاجتماع بالدور الهام للبعثة المراقبة الدائمة للمنظمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، حث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى، باعتبارها بلد المقر، على منح البعثة الصفة الدبلوماسية الكاملة. وأعرب الاجتماع عن تقديره للجهود التي بذلتها الرئاسات السابقة لمجموعة المنظمة لمعالجة هذه المسألة نيابة عن لجنة السفراء في نيويورك، وطلب من الرئاسة الحالية لمجموعة المنظمة متابعة هذه المسألة مع بلد المقر.

124 أكد الاجتماع مجددًا الموقف المبدئي للمنظمة الداعم لأي مرشحين للدول الأعضاء لمناصب عليا في الأمم المتحدة أو لعضوية الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة وغيرها، بما في ذلك مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية للجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، وحث الدول الأعضاء على اتخاذ ما يلزم من ترتيبات للاتفاق على مرشح واحد في حال وجود ترشيحات متعددة من الدول الأعضاء في المنظمة للمنصب ذاته.

125 استذكر الاجتماع القرار رقم 39/1-ت بشأن "الترشيحات لمناصب في المنظمات الدولية" الذي قرر دعم الترشيحات المقدمة من الدول الأعضاء، ورحب بترشيحات الدول الأعضاء للسنوات الثلاث المقبلة، بما في ذلك ترشح كل من تشاد وجامبيا ونيجيريا والعربية السعودية للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة للفترة 2014-2015، وترشح كل من تركيا وماليزيا لمقاعد غير دائمة في مجلس الأمن للفترة 2015-2016، وترشح كل من بنغلادش ومصر والسنغال للفترة 2016-2017.

126 أكد الاجتماع مجدداً دعمه لترشيح معالي السيد رشاد أحمد فرح (جمهورية جيبوتي) لمنصب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) في الانتخابات التي ستجري في الربع الأخير من عام 2013.

127 أقر الإجتماع التقارير الصادرة عن:

- مرفق رقم I : إجتماع اللجنة السداسية الخاصة بفلسطين
- مرفق رقم II : اجتماع فريق الإتصال المعني بجامو وكشمير
- مرفق رقم III : اجتماع فريق الإتصال المعني بالصومال
- مرفق رقم IV : اجتماع فريق الإتصال المعني بسيراليون
- مرفق رقم V : اجتماع فريق الإتصال المعني بالبوسنة والهرسك

- مرفق رقم VI : اجتماع فريق الإتصال المعني بجماعة الروهنجيا المسلمة
- مرفق رقم VII : اجتماع فريق الإتصال المعني بمالي

.